الأمم المتحدة

A/C.6/58/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
15 May 2006
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد باجا . . . . . (الفلبين)

المحتويات

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السادسة والثلاثين

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: منح المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: منح مركز المراقب للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية لدى الجمعية العامة

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: منح مركز المراقب لمجموعة (جوام) لدى الجمعية العامة

البند ١٦٤ من جدول الأعمال: منح مركز المراقب لجماعة شرق أفريقيا لدى الجمعية العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-54266 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (A/RES/57/27 وA/58/37)

١ - **الرئيس:** أشار إلى أن الجمعية العامة قد ذكرت في القرار ٢٧/٥٧ أن عمل اللجنة المخصصة المنشأة بموجب القرار ٢٠١٠/٥١ سيستمر عند الاقتضاء خلال الدورة ٥٨ للجمعية العامة في إطار فريق عامل تابع للجنة السادسة. وإذ تستذكر تقريرها (A/58/37) أنه ينبغي للجنة السادسة أن تنظر في إنشاء فريق عامل إذا كان ذلك مناسباً لمواصلة هذه المهمة. واعتبر رئيس اللجنة أنه يوجد رغبة لإنشاء ذلك الفريق العامل التابع للجنة السادسة لمواصلة الاضطلاع بمهمة اللجنة المخصصة.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - **الرئيس:** أعرب عن اعتقاده أن السفير رهان بريرا، رئيس اللجنة المخصصة على استعداد لتولي رئاسة الفريق العامل وأنه يوجد تأييد عام لقيامه بذلك.

٤ - وقد تقرر ذلك.

٥ - وفقاً لأحكام الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٠١٠/٥١ فإن باب الاشتراك في اللجنة المخصصة مفتوح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. واقترح الرئيس تطبيق نفس المبادئ على الفريق العامل.

٦ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السادسة والثلاثين (A/58/17)

٧ - **السيد ويوين - نيلسون** (السويد): رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (أونسيترال) أكمل العمل الذي قامت به اللجنة خلال الدورة ٣٦. بدءاً بموضوع مشاريع الهياكل الأساسية المموَّلة من القطاع الخاص، وهو الموضوع الرئيسي على جدول الأعمال وكان الموضوع الرئيسي على جدول الأعمال هو وضع الصيغة النهائية واعتماد أحكام الأونسيترال التشريعية النموذجية عن المواضيع التي من هذا النوع. والأمم المتحدة من أقوى المدافعين عن سياسات دعم التنمية المستدامة والتي تعترف بالمسؤولية المشتركة للقطاعين العام والخاص عن تحقيقها. بيد انه يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون استثمار جديد في الهياكل الأساسية العامة في مجالات مثل الإمداد بالمياه والنقل العام وإنتاج الطاقة وإدارة التلوث. ولا يمكن أن تحدث هذه الاستثمارات إلا في بيئة وطنية ودولية مواتية تدعم الاستثمار العام والخاص. وأحد العناصر الأساسية لوجود الإطار التشريعي الذي يعزِّز مشاركة القطاع الخاص في إيجاد الهياكل الأساسية تتمثل في مراعاة المصلحة العامة للبلد المضيف في نفس الوقت. وهذه هي الأهداف الرئيسية لمبادئ الأونسيترال التوجيهية التشريعية المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية المموَّلة من القطاع الخاص التي اعتمدت في سنة ٢٠٠٠. وقد اعتمدت للتو الأحكام النموذجية مع بديل تشريعي يزوِّد الدول.

٨ - والبند الثاني على جدول أعمال اللجنة هو بديل الأونسيترال التشريعي لقانون إشهار الإفلاس، ووضع الصيغة النهائية له واعتماده من جانب اللجنة المقرر في سنة ٢٠٠٤. واستطرد قائلاً إن وجود قانون إشهار الإفلاس التشغيلي هو من المصلحة العامة لأنه يعزِّز الاستثمار والتنمية الاقتصادية ويحمي العمالة ويعزِّز النشاط التجاري. وقد اعتمدت الأونسيترال من حيث المبدأ مشروع الدليل وطلبت إرساله إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة حتى يتسنى تقديم عرض مضمونه في أقرب وقت ممكن.

٩ - وفيما يتعلق بحل الخلافات التجارية أشادت المفوضية بما تم من عمل لمراجعة نموذج قانون الأونسيترال للتحكيم التجاري الدولي لسنة ١٩٨٥ الذي قام به الفريق العامل الثاني المعني (بالتوفيق والتحكيم) وفيما يتعلق بالتدابير المؤقتة، بما فيها سلطة محكمة التحكيم لإصدار مثل هذه الإجراءات والاعتراف بها وإنفاذها، مع احتمال أن يكون لمحكمة أن تصدر مثل هذه التدابير لمساندة التحكيم، ستتضمن المسائل التي سيتم مراجعتها الخلافات التي عرضت للتحكيم والمراجعات المقترحة لقواعد الأونسيترال للتحكيم لعام ١٩٧٦.

١٠ - وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية فإن المفوضية قد لاحظت التقدّم الذي أحرزه فريق العمل الرابع (التجارة الإلكترونية) في مراجعته لمشروع الاتفاقية التي تتعامل مع مسائل مختارة في مجال التعاقد الإلكتروني وإعادة تأكيد اعتقادها أنه وسيلة دولية تتعامل مع مسائل تعاقدية إلكترونية محددة ستكون نافعة في تسهيل استعمال وسائل الاتصال الحديثة في المعاملات التجارية عبر الحدود.

١١ - في مجال قانون المواصلات. راجعت المفوضية التقدم الذي أحرزه الفريق العامل الثالث (قانون المواصلات) لإعداد أداة تشريعية للمسائل التي تتعلق بالنقل الدولي للبضائع. وتضمنت المناقشات مسائل مختلفة ذات تعقيدات فنية كبيرة مما أدى إلى التعاون عن قرب مع الوكالات الدولية العلمية ومنها منظمات غير حكومية وأخذاً في الاعتبار حجم المشروع المزمع وانتهاء القراءة الأولى قد وصل تحديداً إلى مرحلة صعبة في عمله، خوَّلت المفوضية الفريق العامل الثالث بصفة استثنائية إطالة مدة دورتي انعقادها إسبوعين وذلك بالنظر للمسائل المُختلَف عليها والتي ما زالت معلَّقة.

١٢ - في موضوع المصالح الائتمانية، هنأت المفوضية الفريق العمل السادس (المصالح الائتمانية) لانتهائه من القراءة الأولى للأبواب (التعاملات المؤمنة) في الدليل التشريعي، وهي تهدف إلى وضع نظام قانوني فعّال للمصالح الائتمانية الخاصة بالبضائع المنقولة المتضمنة بنشاط تجاري. وبتقديم حلول حديثة وقابلة للاستمرار تلبي المصالح الائتمانية سيزيد الدليل توافر الاعتماد ويقلل من تكلفته وبذلك سيزيد من تدفقات رأس المال الدولي وتعزيز التنمية الاقتصادية.

١٣ - أما فيما يخص المسائل التي ستعنى بها المفوضية في المستقبل فقد بدأ المتحدث بالجوانب القانونية للاشتراء العمومي فقد تضمن نموذج قانون الأونسيترال للإمداد لسنة ١٩٩٤ إجراءات تهدف إلى تحقيق المنافسة والشفافية والعدالة والاقتصاد والفعالية في عملية الاشتراء. وقد أثبتت كونها أنها معياراً هاماً جديداً في إصلاح قانون الاشتراء. هذا وقد أصدرت ما يزيد عن ثلاثين دولة من أنحاء العالم المختلفة قوانين استندت عليها. وعلى الرغم من ذلك كانت المفوضية على وعي بالتطور المستمر للقانون في هذا المجال والحاجة للتأكد من أن هذه الإدارات لم تصبح مهملة مع مرور الوقت. إن مراجعة الخبرة المكتسبة من الإصلاحات المرتكزة على نموذج القانون، والمشاكل التي ظهرت عند التطبيق العملي أوضحت ناحية يجب أن تؤخذ في الحسبان ألا وهي الزيادة في استعمال التجارة الإلكترونية في الاشتراء العمومي. وبالتسليم بالابتكارات في هذا المجال، قررت المفوضية أنه من المفيد إعادة إدراج الاشتراء العام في برنامج عملها. وطلبت من أمانتها أن تعد دراسات تفصيلية عن مسائل معيَّنة، وصياغة اقتراحات لتناولهم. وأيضاً يُنصَح بالعمل بتعاون وثيق مع المنظمات ذات الخبرة والمعرفة في ذلك المجال.

١٤ - وبأخذ موضوع آخر ألا وهو الغش التجاري الدولي في الاعتبار مستقبلاً، وهو له أثر سلبي في التجارة العالمية والحقوق السارية والتي نمت بشدة منذ ظهور الإنترنت، قررت المفوضية أنه من المفيد أن تنظم حوار دولي في سنة

٢٠٠٤ لتشجيع تبادل وجهات النظر بين مختلف الجهات القابضة.

١٥ - متابعة أحكام قرار الجمعية العامة ١٩/٥٧ المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لتعزيز أمانة الأونسيترال. وأعادت المفوضية النظر في التبعات بالآثار العملية لطرق عملها على وجه الخصوص المتعلقة بزيادة أعداد المجموعات العاملة من ثلاث إلى ست التي يمكن أن تعمل بالتوازي وما يترتب على ذلك من تقصير الدورات من أسبوعين إلى أسبوع. وبمعلومية منهج العمل التقليدي (أربعة أسابيع في العام من الدورات الكاملة واثني عشر اسبوعا من خدمات المؤتمرات). وخلال العامين الماضيين اختارت المفوضية نموذجاً جديداً لدورات العمل التي قد تستمر لأسبوع واحد (خمسة أيام عمل) أو اسبوعان وقد ثبتت جدوى هذا النظام في تمكين المفوضية من العمل على أكثر من ثلاث مسائل، وبذلك تحقق الاقتصاد في الوقت والمال للوفود التي حضرت.

١٦ - وبالرغم من ذلك لاحظت اللجنة أنه سيكون من الأنسب للمجموعة العملية (المسؤولون عن قانون النقل والقوافل) المصالح الائتمانية بأن تعقد دورتان مدتهما أسبوعين في مجال المسائل من خلال مذكراتهما، والحاجة لتسريع أعمالهما. خلاف ذلك يتعيَّن تأجيل دورات المجموعات الأخرى. وقد لقيت المبادرة تأييداً. ورغم أنه تقرر بروح من المرونة بصرف النظر عن إمكانية زيادة خدمة المؤتمرات المخصصة للفريق العامل من حيث المبدأ، تم الاتفاق على أنه ستجتمع المجموعات لدورة مدتها أسبوع واحد سنوياً. وبينما تبلغ احتياجات خدمة المؤتمرات ١٢ أسبوعاً للست فرق العاملة، ويمكن أن يخصص الوقت الإضافي للفريق إذا لم تستعمل فرق أخرى كل ما هو مخصص لها. فرغم ذلك سيتعين مراجعة طلب لتمديد فترة الانعقاد لأطول من ١٢ أسبوعا من خدمات المؤتمرات من جانب المفوضية ويخضع إلى تسويغ مسبق من الفريق العامل ويرسل بدوره إلى الهيئات المختصة في الجمعية العامة لتبت فيه بشكل نهائي.

١٧ - وأشار المتحدث إلى وظيفة الأونسيترال والموارد المخصصة لها وقال إن إنجازات اللجنة تبرر دورها باعتبارها هيئة تشريعية أساسية في منظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي. ولأن مشاريعها قد تزايدت تعقُّد واتسع مداها مع اعتبار أن مسائل وضع معايير قياسية عالمية كقانون الإعسار والتعاملات المؤمنة ومشاريع البنية الهيكلية الممولة من القطاع الخاص. ولهذا السبب فإن برنامج العمل في سنة ٢٠٠١ قد توسع ليحتوي مسائل لست فرق عاملة أخرى خارج الفرق، فضلاً عن ملخصات السوابق القضائية المتعلقة بمؤتمر المبيعات بالأمم المتحدة والمتابعة التشريعية لاتفاقية نيويورك. وإن التوسع في برنامج العمل يزيد من صعوبة تنسيق الأونسيترال والمبادرات الموازية التي تتخذها عدة منظمات في مجالات كالتجارة الإلكترونية وتسوية المنازعات والإعسار وقانون النقل والتعاملات المؤمنة ومشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص. وفي نفس الوقت فهي تزيد من الحاجة للمساعدة في الإصلاحات التشريعية، خاصة في الدول النامية. وهو ما يلقي مطالب جديدة على أمانة المفوضية، التي تعاني بالفعل من عبء عمل زائد. وعلى الرغم من طلبات المفوضية والجمعية العامة المتكررة لتعزيز أمانة الأونسيترال، بقيت مواردها كما هي منذ سنة ١٩٦٨ وعلى سبيل المثال أحد عشر موظفاً على جدول الرواتب الأساسي وسبعة من موظفي الخدمات العامة.

١٨ - استجابة لمطلب المستشار القانوني، اقترح الأمين العام أن يعاد تشكيل أمانة الأونسيترال لتضم ثلاثة محامين وعضواً عاماً واحداً وتُقسم الأمانة إلى قسمين أولهما تدوين النصوص القانونية والآخر يركِّز اهتمامه على تنسيق وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول النامية. وقد غدت وظيفة التنسيق

مهمة في ١٩٦٦، واكتسبت أهمية خاصة في السنوات القليلة الماضية، نظراً لتزايد عدد المنظمات سواء الحكومية أو غير الحكومية، التي تشارك في إعداد القواعد القانونية، ويجب أن تستمر المنظمات العاملة في مجال القانون التجاري الدولي في إنتاج تقارير الأنشطة. وسيحتاج نشر القواعد التشريعية الموحّدة إلى مدخلات أكبر من أمانة الأونسيترال لمساندة الدول النامية التي تطلب مساعدة بخصوص أساليب تحديث قوانينها. ونشر المعلومات يتطلب موارد هائلة لحفظ وتحديث قواعد الأونسيترال للسوابق القضائية ولإنتاج مختارات من السوابق القضائية في الأداة الرئيسية التي نتجت من عملها. وعلى الرغم من أن تنفيذ هذه المهمة قد بدأ إلا أنه لم يتقدم بسرعة كافية ليلبي الغرض وذلك بسبب عدم وجود الموارد. وقدِّر أن أربعة موظفين متخصصين يرأسهم موظف قانوني متمرس، إجمالاً، هو أقل ما يمكن أن يحتاجه الشق الثاني.

١٩ - رحّبت المفوضية بشدة باقتراح المستشار القانوني التي لا تتطلب فقط توصيات مؤيدة من الجلسة الختامية للجمعية العامة لكن من المخيب للآمال أن اللجنة الاستشارية قد أوصت بإنقاص موظف من كشف المرتبات الأساسي عما هو مطلوب أصلاً. وذلك يعني أن الهيكل العام لمقترح المستشار القانوني قد لا يعتمد، وهو ما قد يجبر اللجنة على تأجيل أو تعطيل جزء من عملها، مما سيتعارض مع الحاجة العاجلة إلى وضع تدابير وتحديث القانون التجاري وبسرعة على مستوى العالم وهو ما قد يؤدي إلى إغفال دور الأونسيترال كهيئة تشريعية مركزية في منظومة الأمم المتحدة، وذلك في ضوء ما حدَّدته الجمعية العامة من شروط.

٢٠ - **السيد هانز كوريل** (المستشار القانوني): ذكر أن عدد المنظمات الدولية التي تعد ضوابط التجارة الدولية قد تزايد جنباً إلى جنب مع عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي بين الدول. ومن المفهوم أن نمو التجارة الدولية يحتاج إلى قواعد وضوابط محدثة ومُعيَّرة. من المهم أن ينسق عمل هذه المنظمات الدولية لتجنب الازدواجية. وهناك أيضاً إمكانية أن تحتوي الضوابط التي تعدها هيئات مختلفة على تناقضات قد تؤدي إلى إثارة عملية تبديد للموارد. وبين باقي المهام يتضمن نطاق عمل الأونسيترال تنسيق عمل المنظمات المشتركة في وضع معايير القانون التجاري الدولي، وتشجيع الشراكة بينهما. وفي هذا الشأن تقوم اللجنة وأمانتها بكل ما يمكنهما لنشر والتكامل التعاون البنَّاء بين الهيئات المختلفة التي تضع القواعد.

٢١ - يؤكد تقرير المفوضية أن هناك خطر تداخل مجالات العمل. وحقيقة أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا (ECE) قد زادت من أنشطتها في تيسير التجارة و لم تلق القبول الحسن من المفوضية التي خلصت إلى أن التكرار المحتمل للعمل لهيئة عالمية صرفة كالأونسيترال وعمل (ECE) هو موقف متواتر يجب تفاديه حيث أنه قد يضر بصورة الأمم المتحدة ويقوّض فاعلية أنشطتها في مساندة تحديث القانون التجاري، بينما تقترح تبرير الاستعمال غير الفعّال للموارد في رأي المفوضية. ويجب بحث هذه المسألة بتوسّع أكبر في هيئات الجمعية العامة المناسبة. فيجب على اللجنة السادسة بحث المسألة وأن تحدَّد بدقة مجالات العمل والوظائف الخاصة للأونسيترال واللجنة الإقليمية التجارية في صياغة وترويج تحديث القواعد للتجارة الدولية. فقد أعاق الجمعية العامة تكرار تأكيد أن مجال عمل الأونسيترال هو تنسيق الأنشطة التشريعية في هذا المجال، وأن ذلك هو ضمن دورها باعتبارها الهيئة التشريعية الأساسية في منظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي. ولذلك ينبغي للجنة السادسة أن تمنح اهتماماً خاصاً للمسألة خلال العام الحالي. وأن توصي الجمعية العامة بتوضيح البنود المتعلقة بذلك، ومن بينها وظيفة الأونسيترال التنسيقية في مشروع القانون.

٢٢ - فيما يتعلق باقتراح الجمعية العامة لتعزيز أمانة الأونسيترال فيمكن إعادة هيكلة القسم بتقسيم أنشطته إلى شقين. الأول يركّز على إعداد وثائق فرق الأونسيترال العاملة الست بين الحكومات والمشاريع ذات الكيان المستقل. ورغم أنه من المثالي أن يكون هناك على الأقل موظفان إثنان قانونيان يعملان على كل من المشاريع الستة الموكلة لفريق عامل. فيمكن الحفاظ على العودة اللازمة بمجاميع من ثلاثة موظفين قانونيين. بما في ذلك موظف قانوني رفيع المستوى يعمل في مشروعين في نفس الوقت لتقليل تكاليف التوظيف وذلك يعني أن شقاً سيكون إجمالي موظفيه تسع موظفين قانونيين أحدهم قانوني عالي المستوى مسؤول عن تنسيق العمل بين مختلف الفرق العاملة، وحيثما يلزم يتدخل مباشرة في عمل الفرق. بينما يركّز الشق الثاني على تنسيق عمل المنظمات الدولية المشاركة في القانون التجاري الدولي والمساعدة التقنية التشريعية، خاصة للدول النامية، وبث التطورات التشريعية الحديثة بما في ذلك السوابق القضائية في مجال القانون التجاري الدولي. وسيعمل خمسة موظفين قانونيين في هذا الشق ومن ضمنهم الموظف القانوني عالي المستوى كمدير، سيتعاون الشقان ويتشاركا الموارد ومنها الموارد البشرية. وسيكون للأمانة رئيس تنفيذي مسؤول عن تنسيق الأنشطة المنوطة بالشقين.

٢٣ - فيما يتعلق بالمساعدة التشريعية، فإن اللجنة قد لاحظت أن عدداً من الطلبات قد رفض بسبب نقص الموارد. وكان هناك شاغلاً بأن اللجنة قد لا تكون قادرة على الوفاء بما هي مكلفة به من تدريب ومساعدة تقنية في ظل غياب إجراءات الرقابة أو التعاون الفعّال والتنسيق بين الأمانة ووكالات المساعدة الإنمائية التي تقدِّم الدعم التقني أو الأنشطة الإنمائية الممولة. ومن الممكن أيضا أن تتعارض التشريعات الوطنية مع القواعد المتفق عليها دولياً، وفي هذا الشأن فإن الأونسيترال قد لاحظت أن الإجراءات الأولية اعتمدت لتطبيق طلب الجمعية العامة بأن يزيد الأمين العام بشكل جوهري موارد الأمانة البشرية والمالية وأن يستعمل جزء من هذه الموارد لضمان التطبيق الفعّال لبرنامج اللجنة للتدريب ولتقديم المساعدة وبث عملها في حينه.

٢٤ - لاحظت الأونسيترال بقلق أنه سيكون عليها أن تقلص برنامج عملها ما لم يتم تعزيز أمانتها بشكل كافي. ولكن لسوء الحظ فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية اعتبرت أن اقتراح إنشاء شعبة يديرها موظفان برتبة مد-٣ لا يتسق مع المعيار الموضوع من قِبل الجمعية العامة بوجوب تنفيذه في نطاق الموارد المتاحة. ولا يتفق المستشار القانوني مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي يبدو أن بيانها قد جاء نتيجة سهو حيث أن اقتراح الميزانية قد تم بتبسيط وتعزيز فعالية مكتب الشؤون القانونية وبذلك أصبح من الممكن تقديم موارد من أقسام أخرى من هذا المكتب لأمانة الأونسيترال. وبفضل هذا النظام استطاع مكتب الشؤون القانونية أن يقدم مشروع ميزانية برنامجية به تخفيض شامل مقارنة بالميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢٥ - كان من الضروري تناول الاحتياجات العاجلة، لأن حجم التمويل المطلوب صغير ويمكن توفيره بمستوى الموارد الموجودة في مكتب الشؤون القانونية فإذا ضاعت هذه الفرصة فقد لا تتاح فرصة أخرى. ويجب أن تدرك اللجنتان الخامسة والسادسة الاعتبارات المتضمنة في اقتراح الأمين العام وأن توصيا الجمعية العامة باعتماد الميزانية البرنامجية المقترح لأمانة الأونسيترال بأكمله. ويجب تركيز العمل على المساعدة التقنية التشريعية لا سيما المساعدة المقدمة للدول النامية لتمكينها من المساهمة في المعاهدات الحالية وتطبيق قانون الأونسيترال النموذجي، لأن عدداً كبيراً منها يفتقر إلى الموارد اللازمة لكي تقوم بهذا العمل بنفسها. ولمساعدتهم في هذه المهمة، على أمانة الأونسيترال أن تعد مجموعة دورات

مرتكزة على الخبرة المكتسبة، التي يمكن أن تستعمل لإعداد الأدوات التشريعية اللازمة على المستوى الوطني للإقرار من الهيئات المختصة. وهذه مسألة أساسية ليس فقط في مجال قانون التجارة بل أيضاً في نطاق الأمن والسلام الدوليين.

٢٦ - **السيد ميلير** (السويد): تحدث بالنيابة عن دول الشمال قائلاً إن إنجازات الأونسيترال أوضحت أن اتساع التعاون والوعي في مجال القانون التجاري الدولي كان عموماً مقبول مفتاحه للنجاح في التنمية الاقتصادية وعالم التجارة، فأحكام نموذج الأونسيترال التشريعي بخصوص مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص التي تتوافق مع نص الدليل التشريعي في نفس الموضوع ستحسن هذه الوسيلة وتُسهل إنشاء إطار عمل تشريعي على مستوى الدولة وهو مواتي للمشاريع من هذا النوع. ويتضمن التقدم الذي حققته اللجنة موافقة مبدئية على الدليل التشريعي المبدئي في قانون الإعسار.

٢٧ - ترحّب دول الشمال بالأعضاء الجدد في الأونسيترال وذلك لأن التوسع سيعزز عمل اللجنة وسيحقق قبولاً أكبر لنصوصها من كل الدول. ومن المهم أيضاً ترويج حوار مفتوح بشأن طرق تمويل مشاركة ممثلي الدول النامية. وبخصوص تعزيز الأمانة حظي العرض بتأييد عظيم مما سيؤدي إلى تحسين أعمال الأمانة.

٢٨ - **السيد بوبكوف** (بيلاروس): أشاد متحدثاً باسم بيلاروس بالتقدم الذي حققته الأونسيترال بشأن تغيير وتوحيد القوانين المنظمة للتجارة الدولية. وأن أنشطة اللجنة في وضع وتطوير قواعد التجارة الإلكترونية وقانون النقل والتمويل الخاص لمشاريع الهياكل الأساسية كانت تحديداً مهمة. ففي السنوات الأخيرة فكرت بيلاروس في تعيير تشريعاتها الخاصة بالأنشطة التجارية، ولهذا الغرض تم استيعاب وثائق الأونسيترال في التشريعات المحلية الحاكمة لأوضاع القانون المدني والعلاقات التجارية. وإن الأونسيترال هي جهة شديدة الفعالية من الأمم المتحدة ذات إمكانيات هائلة لمساعدة الدول النامية وكذلك ذات الاقتصادات الانتقالية للاندماج في الاقتصاد العالمي. ولذلك الغرض قدمت بيلاوس مشرحها في الأونسيترال للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ وسيكون لبنود نموذج الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص تأثير إيجابي على تشريع الدولة الحاكم للاستثمارات الخاصة في مشاريع الهياكل الأساسية وذلك لأن هذه المشاريع ستستفيد الآن من القاعدة المفصلة وخبرة الدول الأخرى في هذا الحقل.

٢٩ - نظراً لاندماج التبادلات التجارية الإلكترونية في التعامل التجاري الدولي فإن ذلك يعني أن هنا احتياج لإطار قانوني واضح لها كي تعمل. وأثنى على ما أتمته الأونسيترال من عمل لتعيير قواعد التجارة الإلكترونية والوثيقة القانونية التي تم إعدادها لفحص الأوجه المختلفة لاستعمال وسائط الاتصال الجديدة في التبادلات التجارية العابرة للحدود، وكان من المؤمل أن هذه الأداة ستأخذ شكل مؤتمر دولي، وبيلاروس كدولة مرور قارية شديدة الاهتمام بأنشطة مجموعة العمل لقانون النقل فيما يتعلق بنقل البضائع بحراً، وهي تأمل أن يتم حل مشكلة ''النقل من الباب إلى الباب'' والتي تضم النقل بالبحر والبر وبالسكك الحديدية حيث أنها مسؤولة عن جزء كبير من حجم التبادل التجاري الدولي، وإن البيانات المتحصل عليها تمكّن الأونسيترال من أن تدرج في وثيقة واحدة القواعد القابلة للتطبيق في النقل البحري وأنواع أخرى من النقل البري التي ستدعم النقل الدولي عموماً.

٣٠ - وبالنظر للاقتراحات بشأن العمل المستقبل للجنة هناك حاجة للمداومة على البحث في الإمداد العام وإدخال الدراسة الخاصة بشأن الاحتيال التجاري في البرنامج ويبحث

برلمان بيلاوس حالياً مشروع القانون الخاص بالإمداد العام في البضائع والخدمات وسيأخذ في الحسبان بنود نموذج قانون الأونسيترال لعام ١٩٩٤. صار الاحتيال التجاري مشكلة كبيرة خاصة مع تزايد انتشار التقنيات الحديثة والإنترنت في التجارة الدولية. وستلزم الأونسيترال بأن تخصص جهداً عظيماً لدراسة هذا الموضوع. ويتعيَّن التعاون مع اللجنة والهيئات الدولية الأخرى المهتمة بالقانون الجنائي في مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية.

٣١ - حيّ أمانة الأونسيترال على عملها في مجال تدريب الموظفين وعلى المساعدة الفنية المقدمة في ميدان القانون التجاري الدولي. وأعرب عن أمله أن يكون لها اعتمادات مالية متاحة للاستجابة للاحتياجات المتزايدة للدول النامية ذات الاقتصاد الانتقالي. فمشاركة هذه الدول في عمل الأونسيترال شديد الأهمية، لأنها تخلق الظروف اللازمة لصياغة القوانين التي تستجيب لأهداف إنشاء نظام اقتصادي دولي منصف.

٣٢ - **السيد أونغ** (سنغافورة): ذكر أنه منذ إنشاء الأونسيترال وهي تؤدي دوراً أساسيا في إزالة الحواجز التجارية الدولية. وقد شاركت سنغافورة بنشاط في أنشطة اللجنة ومجموعات عملها الهادفة إلى تعيير القوانين في التجارة الدولية وأن سنغافورة راضية بإعادة انتخاب السيد تشان المستشار الحكومي الأقدم لمكتب وزير العدل رئيساً لمجموعة العمل في التجارة الدولية في الدورة ٤١. وخلال رئاسته عملت المجموعة على إعداد مؤتمر تمهيدي عن التعاقد الإلكتروني وإزالة العوائق التشريعية لنمو التجارة الإلكترونية والأدوات المتعلقة وبذلك سيكون مؤتمراً شديد الإفادة في تشجيع التجارة الإلكترونية، وذلك عن طريق تعميم الأمن والمعايير القياسية مع الصياغة الواضحة لبنود العقود الإلكترونية. وتتطلع سنغافورة قُدماً إلى اتمام أنشطة مجموعة العمل هذه في حينها وتهنئ اللجنة لنجاحها في إتمام نموذج قانون للتحكيم التجاري الدولي. وهو ما وافقت عليه الجمعية العامة في بداية العام. فنموذج القانون سيمكّن الدول من تحسين وإعداد تشريعات في التحكيم مع إيلاء الاعتبار لإنشاء إطار تشريعي معياري للتسوية الفعَّالة والإنصاف في الخلافات التجارية. ولهذا الغرض فإن الحكومة تنظر في التشريع بالتساوق مع بنود نموذج قانون الأونسيترال للتحكيم التجاري الدولي وملاءمته لظروف سنغافورة الخاصة.

٣٣ - إن سنغافورة ملتزمة بشدة بعمل اللجنة الجاري في حقلي التدريب والمساعدة، خاصة فيما يتعلق بتعزيز النصوص القانونية الموجهة للحكومات. وهي تساند بوضوح وضع تشريع تجاري موحَّد في الإقليم وتفخر بأنها تمكنت من المشاركة في العمل مع الأونسيترال في هذه المنطقة المهمة من آسيا بالإسهام في أنشطة اللجنة التدريبية والمساعدة الفنية. ففي سنة ٢٠٠٠ شاركت سنغافورة جانباً من فريق الأونسيترال الذي قام بالتدريب في بكين. وفي عام ٢٠٠٢ عملت مع اللجنة لتدريب موظفين حكوميين وممثلي العالم الأكاديمي في كمبوديا وإندونيسيا فيما يتعلق بنصوص الأونسيترال. وفي نفس العام أيضاً نظَّمت سنغافورة مؤتمراً حضره مشاركون من جميع أنحاء العالم لمناقشة وضع معايير موحَّدة للقانون التجاري الدولي والأونسيترال. وفي سبيل إعلان القيمة العظيمة وإدراكاً لعمل اللجنة وأهميته في تحسين الإطار التشريعي للتجارة الدولية، تعرب سنغافورة عن تقديرها لجهود الأمانة في تحسين موقع اللجنة على الإنترنت، فهي متفهمة لقيمة ما استقر عليه العرف القانوني في نصوص الأونسيترال لرفع الوعي الدولي بهذه النصوص وبمراجعة القضايا وقواعد التحكيم المتصلة بنصوص المنظمة التشريعية.

٣٤ - يحتاج دور المنظمة الأساسي في تعزيز التبادلات التجارية إلى المساندة بالإمداد بالموارد المالية والبشرية وأن تقوم الدول الأعضاء بإظهار التزامها بعملها ومساندتها، له.

وبناءً على ذلك فإن سنغافورة تساند بشدة زيادة عدد أعضاء اللجنة الذي سيجلب خبرة وتنوعاً وإدراكاً أكبر في مداولاتها وسيضمن كذلك تمثيلاً حقيقياً للنظم القانونية المختلفة في النصوص الصادرة من المنظمة. وهو بدوره ما سيدعم وضع معايير موحَّدة للقانون التجاري.

٣٥ - وسنغافورة تؤيد، دون تحفُّظ، توسيع أمانة الأونسيترال وتحويلها إلى شعبة تابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة. وعملية التوسيع هذه ضرورية لتمكين اللجنة من القيام على نحو يتسم بالفعالية بالوظائف المسندة إليها، مع مراعاة التطوُّر السريع في التجارة الدولية وتزايد أهمية التعاملات التجارية عبر الحدود وتزايد الحاجات التي يتعيَّن أن تستجيب لها اللجنة بالموارد المتوفرة لديها. واللجنة تعرب عن أسفها لأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لم تؤيد الاقتراح الذي يدعو إلى تحويل أمانة الأونسيترال إلى شعبة تابعة لمكتب الشؤون القانونية.

٣٦ - تدرك سنغافورة أنه على الرغم من زيادة أعداد الأعضاء في اللجنة والموارد الإضافية المقدمة لها من الأمم المتحدة فإنه لن يحرز سوى تقدم طفيف إذا فشلت الدول الأعضاء في المشاركة في عملها. ومن المهم أن يكون ممثلي الدول الأعضاء المشاركة في مجموعات عمل اللجنة خبراء وذوي دراية عميقة بالموضوع ليساهموا بفعالية في المناقشات. ومن المهم كذلك عند إتمام الأونسيترال لعملها وإعداد نص جديد أن تقوم الدول، خاصة التي شاركت في المداولات والتي حظيت مواقفها بالقبول، أن تقوم بإعطاء المثل وذلك إدراج النصوص ضمن تشريعاتها الوطنية. وإلا فإن عمل الأونسيترال في وضع قواعد موحدة للبنود القانونية في التجارة الدولية والجهد الذهني لهؤلاء المشاركين في المداولات سيذهبا سُدى.

٣٧ - **السيد سيمامبو-كاليما** (أوغندا): قال إن الموافقة على مسودة مشروع بنود النموذج التشريعي الخاص بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص في الدورة الأخيرة للأونسيترال تمثل استمراراً لعمل قد أحرزته المفوضية عقب الموافقة على الدليل التشريعي لمشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص في سنة ٢٠٠٠. ورغم أن بنود النموذج تمثل خطوة إلى الأمام بالنسبة للعمل السابق وتتضمن جزءاً من النص السابق فإن أوغندا تساند الإيصاء بإعداد إعلان مشترك يضم النص الكامل للدليل في النهاية. وهي تعتقد أن بنود النموذج ستكون مفيدة للهيئات التشريعية الوطنية، خاصة في دول مثل أوغندا، لتصميم إطار تشريعي ملائم يروج الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية. وأوغندا راضية عن العمل الذي تم في الدليل التشريعي لقانون الاستثمار والذي تمت الموافقة على مواضيعه وسياسته الأساسية من قِبل اللجنة. وهي ترحب برضى عظيم بالاقتراح الذي مؤداه أنه على اللجنة والبنك الدولي التعاون في إصلاحات قانون التغيُّر (الإعسار) وهو ما سيؤدي لتجنب ازدواجية الجهد والتناقضات بين البنود المختلفة. وعلى الرغم من أن عمل اللجنة في هذا الحقل يحتاج للتطوير والتحسين فإن أوغندا واثقة من أنه عند إتمام الدليل سيكون أداة نافعة لكل الدول بغض النظر عن أغراضها التجارية والتشريعية.

٣٨ - تثني أوغندا على التقدّم الهام الذي حققته اللجنة في حقول التحكيم وقانون النقل والتجارة الإلكترونية وشؤون الأمن، وتهنئ الأمانة على عملها في إعداد ونشر إدخال السوابق القانونية في نصوص الأونسيترال وعلى ملخصات السوابق القانونية المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة للبيوع والنصوص الموحَّدة الأخرى، وهو شديد الإفادة للطلاب والباحثين والأكاديميين وأعضاء الجهات القضائية وللعموم إجمالاً، وعلى عملها في إعداد برنامج التدريب وتقديم

المساعدة الفنية رغم استمرار القيود المالية ، ونواحي منها شديدة الأهمية في توحيد وضع معايير موحَّدة للقانون التجاري. فالمساعدة التي من هذا النوع هي مفيدة خاصة للدول النامية ذات الاقتصاد الانتقالي، التي تنقصها الخبرة في ذلك المجال. ولذلك تحث أوغندا الأمين العام على زيادة الموارد المالية والبشرية بشكل جوهري لضمان التنفيذ الفعَّال لبرنامج اللجنة للمساعدة وكذلك نشر أعمالها على الرغم من الاقتراح المقدَّم من المستشار القانوني للأمين العام لميزانية ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ما تزال تجد الدول النامية الأعضاء في المفوضية أنه من الصعب حضور دوراتها، لكن مساهمتها ضرورية لضمان مراعاة مصالح المجموعات التي تمثلها ومن أجل القبول والتنفيذ العالمي للصكوك المعتمدة. لذلك فإن أوغندا تنادي بزيادة التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني لضمان مشاركة هذه الدول.

٣٩ - **السيدة بوليدو سانتا** (فترويلا): قالت إنها تشاطر المستشار القانوني ما عبَّر عنه من اهتمامات. وأضافت قائلة إنه على الرغم من أن بلدها ليس عضواً في الأونسيترال فإنه شارك بفعالية بصفة مراقب في تناول مختلف بنود جدول أعمال الأونسيترال. وهي تدرك أهمية عمل الأونسيترال في العولمة الكونية حيث صارت التجارة الدولية عاملاً جوهرياً وعنصراً حاسماً في العلاقات الدولية. وبالترويج للتقدُّم في وضع معايير نموذجية وتوحيد القانون التجاري الدولي فإن الأونسيترال تساهم بفعالية في التعاون الدولي المتعدد الأطراف وتساعد على إزالة العوائق التجارية الدولية، مع مراعاة مصالح الدول النامية. وفي هذا الشأن تثني فترويلا على ما عملته الأونسيترال لإنهاء نوال الموافقة على القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي وكذلك على إحرازتقدم عملي في التحكيم والتجارة الإلكترونية. والأونسيترال تساند جهود المنظمة للتوصل إلى تنسيق فعّال في مجال القانون التجاري الدولي مع مختلف هيئات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وذلك لأن هذا التنسيق ضروري لتجنب ازدواجية الجهد ويساهم في فعالية وانتظام وتعيير هذا القانون، وفي هذا الشأن تساند تكثيف الحوار بين الأونسيترال ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية.

٤٠ - ترحب فترويلا بحرارة بالموافقة على القرار ٢٠/٥٧ بزيادة عدد أعضاء الأونسيترال وترغب في المشاركة بالكامل في عملها، لذلك تقدَّمت نفسها كمرشحة لأحد المقاعد المخصصة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي فمن ذلك الموقع ستركز على مساهمتها في عمل المنظمة القيِّم.

٤١ - **السيد غاندي** (الهند): ذكر أنه سعيد أن الدورة ٣٦ للأونسيترال قد أنجزت هذا القدر. القدر من الإنتاج. ففيها وافقت الأونسيترال على بنود الدليل التشريعي لمشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص والتي تأمل الهند في أن تلبي غايتها في مساعدة الدول الأعضاء على تحسين الشفافية التشريعية والمحاسبة، وبذلك تضع حداً للأُطر التشريعية الملتبسة التي نتج عنها سلوكاً جائراً أو فساداً في العلاقات بين المستثمرين الخاصين والسلطات العامة.

٤٢ - برز إسهام آخر مهم من الدورة السادسة والثلاثين للأونسيترال ألا وهو المراجعة والموافقة المبدئية للأونسيترال على مشروع الدليل التشريعي لقانون الإعسار الذي تأمل الهند أن يكون جاهزاً لإنهائه والموافقة عليه خلال دورة الأونسيترال لعام ٢٠٠٤ رغم أن الهند تتفهم اهتمام الأونسيترال بالتأكد من أن مشروع الدليل متناسق تماماً مع مبادئ البنك الدولي المناظرة بشأن الإعسار، وإدراكها للحاجة إلى قواعد موحّدة ومتسقة ومعيارية في هذا المجال، يجب تذكُّر أن عمل الأونسيترال قد لا يكون على ذات السياق مع الممارسات الموصى بها من قِبَل المنظمات المالية، نظراً لأنه يعكس إجماعاً ما تم التوصل إليه بعد مناقشات

مكثّفة مع الدول. ولذلك يتمتع بقبول أوسع رغم أن له صفة التوصيات.

٤٣ - ترحّب الهند بعمل الأونسيترال في حقل التجارة الإلكترونية وهو ما يهدف إلى تبسيط الإطار القانوني لتسهيل هذه التجارة إداريا وعلى نحو جيد. أعرب المتحدث عن سعادته أن يعلن أن حكومة الهند قد أصدرت قانونها الخاص بتكنولوجيا المعلومات مرتكزاً على قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية. وتأمل الهند أن يكون عمل المفوضية الحالي في التعاقد الإلكتروني مفيداً بنفس القدر للدول الأخرى وأن يقدم نموذجاً سهل المنال لتنظيم عقود البيع الإلكترونية. ويبدو أن الفريق العامل واجه مشاكل في التعامل مع رسائل البيانات في التبادلات التي تجري عبر الإنترنت. وترى الهند أن على الفريق العامل أن يدرس بعناية الوقت الذي تم فيه توقيع العقد والآثار بناءً على ذلك.

٤٤ - وبالنظر لعمل الأونسيترال في مجال التحكيم نوقش مطولاً موضوع الإجراءات المؤقتة التي يصعب إنفاذها في دعاوى التحكيم لأن هذه الإجراءات تختلف عن قواعد التحكيم. فلإنفاذ قواعد التحكيم ستأخذ المحاكم مختلف المواضيع في الحسبان كالنظام العام والوجود الثابت لعلاقة تجارية وفي عديد من الدول ومنها الهند لا توجد ممارسة منظمة تمكن محاكم التحكيم من الأخذ بالإجراءات المؤقتة وحتى حيثما يمكن الأخذ بها فإنها تكون صعبة الإنفاذ.

٤٥ - ظهر أن هناك تأييد في حقل قانون النقل لفكرة التطبيق الشامل لمشروع الصك باب إلى باب وترى الهند أن المشروع يعكس واقع النقل بالحاويات في هذا العصر. وبهذا يزيد من أمن إيصال البضائع إلى مقصدها وتأمل الهند في أن تحل الخلافات الموجودة في الفريق العامل بخصوص مبدأ التطبيق الشامل كتطوير للأداء.

٤٦ - ترحّب الهند بإقرار العمل مستقبلاً في الاشتراء العمومي والاحتيال التجاري فالأخير قد أصبح شأناً متزايد الأهمية في التجارة الدولية ويمثل تهديداً حقيقياً لاقتصاد العالم ويعود ذلك بشكل كبير للتقدُّم التكنولوجي واستعمال الإنترنت. وقد أنشأت حكومة الهند مكتباً للتحقيق في الاحتيال الخطير وسيبحث ما ترتكبه المشاريع الكبيرة من احتيالات بما في ذلك ما يرتكب ضد المساهمين، والمودعين والمستثمرين. وتقترح إنشاء فريق متعدد التخصصات لهذا الغرض يتكون من خبراء في المحاسبة والتدقيق والضرائب والقانون وتقنية المعلومات وأسواق رأس المال وهناك أمل بأن هذه التحقيقات ستساعد على تحسين النظم، والقوانين والإجراءات. وبخصوص هذا الموضوع فإن الهند ترحب بقرار المفوضية لعقد مؤتمر لمناقشة جوانب المشكلة المختلفة من وجهة نظر القانون الخاص وهو ما سيسمح ليس فقط بتبادل وجهات النظر بين الأطراف ولكن أيضاً ستوفر ساحة مفيدة لتحديد معايير لمشروع دراسة يمكن أن تنفذه المفوضية حول منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٤٧ - إن جمع وتنسيق وبث السوابق القانونية في نصوص الأونسيترال هو طريقة غاية في القيمة لجعل معلومات شرح وتطبيق نصوص المفوضية متاحة في مختلف الدول وهو وسيلة هامة لترويج شرحاً وتطبيقاً موحداً لها. إن العمل الذي قامت به أمانة المفوضية بتنظيم ندوات ومؤتمرات إعلامية لهو عمل يستحق الثناء، وتعدهما الهند هامان تحديداً لبث عمل الأونسيترال بشأن تطوير وتعيير قانون التجارة الدولي، ولتنمية تقبل أكبر لمعاهدات ونماذج القوانين المعتمدة من المفوضية.

٤٨ - بالنظر لتكرار العمل في نظام الأمم المتحدة، فبالرغم من حقيقة أنه قد يكون من المحتم حدوث تداخل فإنه قد يكون تقليداً. وإن هناك حاجة لمزيد من التنسيق بين مختلف الميادين لتجنُّب ذلك.

٤٩ - تساند الهند بشكل كامل الاقتراح باستعمال تمويل إضافي من مكتب الشؤون القانونية لتعزيز أمانة الأونسيترال.

٥٠ - ترحب الهند بالزيادة في أعداد أعضاء المفوضية وهو ما سيمكّن دولاً أكثر من المشاركة والإسهام في عملها وبذلك تصبح مُمَثِّلة لكل الأعراف القانونية والأنظمة الاقتصادية ويجعلها أيضا أكثر فاعلية.

٥١ - **السيد مارشليك** (النمسا): عبِّر عن رضى بلاده بزيادة عدد أعضاء الأونسيترال وبالاهتمام الذي أظهرته مختلف الدول لتشكل جزء من المفوضية. وذلك دليل على الأهمية التي اكتسبتها كساحة لتشريع قانون التجارة الدولي، وكوكالة متخصصة توفِّر خدمات للدول في العمل الذي تتولاه في هذا المجال. وتأمل النمسا أن تكون أحكام نموذج الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص والمعتمدة من المفوضية في دورتها السادسة والثلاثين، والتي تحاول موازنة ما يهتم به المستثمرون الخواص مع شواغل العموم، تأمل أن يكون لها انعكاس على عمل الدول من دراسة التشريع الجديد في هذا الموضوع وأن تساعد على اجتذاب الاستثمار الخاص في مشاريع البنية التحتية، خاصة في الدول النامية.

٥٢ - هنأت النمسا الأونسيترال على إقرار مشروع الدليل التشريعي لقانون الإعسار من حيث المبدأ. وأخذاً في الحسبان أن البنك الدولي أيضاً يخطط لمراجعة مبادئه في هذا الموضوع فإن النمسا تدعم هدف المنظمة بوضع الصيغة النهائية لعملها في المستقبل، حالما تعبر الدول والمنظمات الدولية المعنية عن آرائها في المشروع وهي تتابع باهتمام كبير لنقاش في باقي المسائل، كالتحكيم وقانون النقل والمصالح الضمانية والتجارة الإلكترونية. وهي تعتبر أن المسألتان اللتان تنوي المفوضية تناولهما مستقبلاً وهما الاشتراء العمومي والاحتيال التجاري هامتان وقد حان وقت ذلك.

٥٣ - وفيما يخص طرق عمل المفوضية عموماً فإن النمسا تحث الأونسيترال للاستمرار في تنسيق أنشطة مختلف الفرق العاملة. وهي ترحب بالمرونة في الوقت المخصص لكل من الفرق وشرط أن ذلك سيمكنهم من التقدم في أنشطتهم دون تبعات سلبية على باقي المسائل، إضافة لذلك تحض النمسا المفوضية على التعاون مع المنظمات الأخرى العاملة في المجال وذلك لتجنُّب التكرار.

٥٤ - قد مضى عمل الأونسيترال في وضع معايير وتطوير قانون التجارة الدولي لما هو أبعد من المناقشات واعتماد نصوص قانونية. وإن النمسا لتثني على جهود الأمانة لبث عمل المفوضية بما في ذلك جمع وتنسيق وبث السوابق القضائية في نصوص الأونسيترال وتنظيم ندوات عن التدريب والمساعدة التقنية. وفي هذا السياق فإنها تبدي أسفها لأن محدودية موارد المفوضية منعتها من تنظيم ندوات قانونية أكثر وبعثات ومعلومات. كما هو موضح بجلاء في الفقرة ٢٥١ من تقرير الأونسيترال أن تزايد الاهتمام بإصلاح قانون التجارة يوفر فرصة مميزة للمفوضية لتساهم بنشاط في اتجاه بسط فوائد العولمة على كل الدول بشكل عادل ومتوازن.

٥٥ - ومما يمكن التقاطه من التقرير فإن حجم عمل المفوضية يفرض قيوداً على موارد الأمانة التي ما زالت على نفس المستوى الذي كانت عليه سنة ١٩٦٨. ومن المشجع أن النداءات خلال الأعوام السابقة في اللجنة السادسة بتخفيف عبء عمل أمانة الأونسيترال تم الإعراب عنها في اقتراح مُعدّ بعناية من المستشار القانوني السيد هانز كوريل، لتعزيز وإعادة هيكلة الأمانة ضمن حدود مورد مكتب الشؤون القانونية. وستمكن اقتراحات المستشار القانوني الأونسيترال من الاستمرار في توفير خدمة ممتازة للدول أعضاء الأمم المتحدة بالحفاظ على درجة عالية من الجدارة المتوقعة منها. ودون تحفظ تساند النمسا مبادرة السيد

كوريل التي أتت في حينها وستبذل ما في وسعها من جهد للعمل على إقرارها. وتبدي النمسا لذلك أسفها لحقيقة أن اللجنة الاستشارية للقضاء المتعلقة بالميزانية والإدارة لم تساند أحد الاقتراحات المنادي بإعادة هيكلة الأمانة وتحويلها إلى قسم. وتؤمن النمسا بأن أفضل نصيحة للدول الأعضاء هي بأن تقبل الاقتراح الأول للمستشار القانوني. وستدافع عن هذا الموقف في اللجنة الخامسة وهي واثقة أن دولاً أخرى ستفعل المثل.

٥٦ - عبر السنين ساندت النمسا بإيمان الأونسيترال وأمانتها في فيينا عن اقتناع، وهي تعقد اهتماماً عظيماً على عمل الأونسيترال وتأمل أن تساهم بنشاط في أنشطة الأونسيترال المستقبلية. ولذلك ستستمر في إتاحة تسهيلات المؤتمرات مع الهياكل الأساسية الأخرى كالمكتبة المتخصصة. وهي أيضاً واثقة من أن عمل الموظفين في أمانة فيينا، والقرب الجغرافي للأقاليم التي تهتم بها، والفعالية الناجمة عن ذلك والعلاقات الممتازة الموجودة بين الأونسيترال والمحفل العلمي المحلي والمجتمعات القانونية ستستمر في إفادة الأونسيترال.

٥٧ - **السيد لاكانيلاو** (الفلبين): أثنى على التقدُّم الذي أحرزته الأونسيترال في السنة السابقة وأعرب عن تأييده للعمل على توحيد القانون التجاري الدولي بشكل تدريجي مع إيلاء اهتمام خاص لمصالح البلدان النامية. والقانون التجاري الدولي هو أداه مهمة لتقدُّم ورفاهية مواطني البلدان النامية، وينبغي للأونسيترال أن تؤدي دوراً رئيسياً في وضع معايير دولية لإقامة نظام عادل لقانون تجاري دولي يراعي بصفة خاصة مصالح البلدان النامية. وأعرب المتكلم في هذا الصدد عن قلقه إزاء أنباء ازدواجية في المهام بين الأونسيترال واللجان الإقليمية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لأوروبا، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأوروبا وقال إن الفلبين تؤكد مجدداً ولاية الأونسيترال لتنسيق جميع الأنشطة القانونية في هذا المجال لتلافي الازدواجية والعمل على إيجاد قانون تجاري دولي كفء ومنهجي ومتفق وموحَّد ومتساوق؛ وإنها ستؤيد إدراج إشارة لهذا الغرض في مشروع قرار اللجنة السادسة.

٥٨ - تطلب أعداد متزايدة من الأونسيترال المساعدة التقنية والتدريب. وهذه الأنشطة تأخذ شكل حلقات دراسية وبعثات إعلامية لنشر الملامح الرئيسية لنصوص الأونسيترال التي كثيراً ما تُتبع بمشورة بشأن صياغة النواة ومزايا اعتمادها. وقد كانت المساعدة التقنية مفيدة بصفة خاصة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية التي تميل إلى الافتقار إلى الخبرة في مجال عمل الأونسيترال. وتؤدي هذه الأنشطة أيضاً دوراً مهماً في مبادرات التكامل الاقتصادي التي تقوم بها بلدان كثيرة. وتشجع الفلبين اللجنة على مواصلة تحسين وتوسيع أنشطتها التي تقدِّم فيها التدريب والمساعدة التقنية، وتحث الحكومات وهيئات الأمم المتحدة المختصة على تقديم تبرعات إلى مختلف الصناديق الاستئمانية التي تشرف عليها الأونسيترال لتمكينها من مواصلة تنظيم الحلقات الدراسية والاجتماعات الإعلامية وتمويل اشتراك البلدان النامية فيها.

٥٩ - رحب المتكلم بقيام عدة دول بالنظر في إمكانية الاشتراك في توقيع اتفاقات معيَّنة وسنّ قانون على أساس قوانين الأونسيترال النموذجية وطلب من أمانة اللجنة في هذا الصدد مضاعفة جهودها لمساعدة الدول على اعتماد نصوص الأونسيترال. التي كثيراً ما تكون متبوعة بمشورة. ونظراً لعبء العمل المتزايد الواقع على عاتق الأونسيترال فإن الفلبين تؤيد التوصية التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية أن ينظر الأمين العام في تدابير لدعم الأمانة في حدود موارد المنظمة وذلك في أقرب وقت ممكن. وأعرب عن تأييد الفلبين في هذا الصدد لاقتراح المستشار القانوني تعزيز أمانة الأونسيترال في إطار الموارد المتاحة في الميزانية لمكتب الشؤون القانونية. وتحث اللجنتين الخامسة

والسادسة على تأييد الزيادة التي طال انتظارها في موارد أمانة اللجنة. وأعرب عن تأييد الفلبين أيضاً لفكرة إنشاء آلية مشتركة للتنسيق بين الأونسيترال ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص. وأعرب أيضاً عن تأييد الفلبين لفكرة إنشاء آلية مشتركة للتنسيق بين الأونسيترال ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص. وكما اقترح من قبل فإن التنسيق بين هذه الهيئات الثلاث يمكن أن يبدأ باجتماع سنوي للأمانات الثلاث لتبادل المعلومات عن الأعمال الجارية والمستقبلية، ولا سيما فيما يتعلق بمواعيد انعقاد الدورات والاجتماعات الأخرى المختلفة حتى تستطيع الحكومات أن تخطط لمشاركتها فيها. وينبغي للأمانات المختلفة أن تبحث أيضاً عن سُبل لتنسيق عملها مع أعمال المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى التي تشارك في وضع القانون التجاري والقانون الخاص.

٦٠ - اختتم بيانه بالترحيب بزيادة عضوية الأونسيترال التي أدت إلى تنفيذاً أكثر توازناً. ومع ذلك فإن ذا توسيع لعضوية اللجنة لن يفيد إلا إذا شارك أعضاء اللجنة بنشاط في مداولاتها التي تتطلب في معظم الحالات التغلُّب على الافتقار إلى الموارد. وردد المتكلم ما جاء في البيانات التي أدلى بها ممثل أوغندا وقال إن الفلبين تحث جميع البلدان مرة أخرى، ولا سيما البلدان المتقدمة على زيادة تبرعاتها إلى الصناديق الاستئمانية لمساعدة أعضائها من البلدان النامية على حضور اجتماعات اللجنة.

٦١ - **السيد غوان** (جمهورية الصين الشعبية): قال إن معظم المسائل التي درست في آخر دورة للأونسيترال كانت مسائل ذات أهمية حالية في التجارة الدولية تتطلب بإلحاح التوحيد والتنسيق من جانب مختلف البلدان والمناطق وقال إن الصين ترحب باستعراض جدول الأعمال الذي أُنجز في الموعد المقرر. والاتفاق الذي تم الوصول إليه بشأن برنامج العمل المستقبلي، وتقرير المفوضية السنوي ووصف عام للمحاورات المنعقدة أثناء الدورة. ولاحظت الصين أيضاً تزايد اشتراكات الدول في ما تشرع فيه المفوضية من مؤتمرات مما يعكس دورها المهم في وضع معايير دولية وتوحيد قانون التجارة الدولي، وفي دراسة التطورات الجديدة في هذا الحقل. إن جميع الدول تشيد بإنجازات وعمل الأونسيترال. وستسهم الصين كعادتها في أنشطة المفوضية وتأمل في أن تحافظ الأخيرة على النوعية العالية لعملها.

٦٢ - تعتبر الصين أن أحكام القانون التجارة الدولي المُعَد من قِبَل الفرق العاملة المختلفة للمفوضية قد أثارت مسائل عديدة حديثة تحتاج إلى أن تفحص بعناية وشمول. وهي لذلك تقترح منح وقت إضافي للفرق العاملة حيثما يكون ذلك ممكناً لتمكينهم من إتمام مهامهم. وأثناء ذلك تقترح الصين أن تقوم الأونسيترال بإيلاء اهتمام أعظم لعدم التوافق بين الدول ذات مستويات التنمية المختلفة وذلك لتباين مستوى التنمية وحالة التشريع من دولة لأخرى. وأن تقوم كذلك بتعزيز المساعدة والتدريب المقدّم للدول الأعضاء خاصة الدول النامية من خلال حلقات البحث والاجتماعات وذلك لتضييق الفجوة وزيادة فاعلية عملها.

٦٣ - إن المؤتمرات ونماذج القوانين المعدَّة برعاية الأونسيترال كانت شديدة الأهمية في التجارة الدولية، ولكن كان من الضروري المثابرة على هذه المهمة. وعلى الدول أن تسارع أكثر بمساندة وقبول المؤتمرات والنماذج سابقة الذكر وكذلك أن توفر المساندة للأونسيترال. وعلى الأخيرة طلب الرأي من مختلف القطاعات ذات العلاقة آخذة في الاعتبار الموقف العملي لمختلف الدول. بينما تحسن من بث ونشر الأحكام التي شرعتها. إن حكومة جمهورية الصين الشعبية مساهماً فعالاً في ست من الفرق العاملة، وقد أرسلت قضاة، وموظفين مدنيين وخبراء للمشاركة في الأنشطة النوعية

للمفوضية. إضافة إلى ذلك فقد عملت على توزيع وثائق اجتماعات الأونسيترال وأنشطتها بسرعة على الهيئات العامة المختصة لبث تقدم وإنجازات المفوضية. وتحث الصين الجمعية العامة لمنح عمل الأونسيترال مساندة أنشط ولتمكينها من تحقيق مهمتها باستمرار وفعالية.

٦٤ - **السيد روزاند** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة الأمريكية تقدِّر عمل المفوضية في تحسين تجارة العالم والتبادل التجاري بين كل الأقاليم. وهي تحافظ على إدراج إصلاحات تشريعية قد أفاد دولاً من كل مستويات التنمية. وإن هذا الهدف قد تحقق أساساً من خلال توحيد قانون التجارة، أخذاً في الاعتبار طرق التبادل الحالية وأخرى في مجال تسوية الخلافات. استمرت المفوضية في العمل على هذه المسائل معدة لنصوص قانونية دولية خاصة فعالة من وجهة نظر تقنية وغير مسيَّسة وكان ذلك أحد مفاتيح نجاحها. وقد ساعد أيضاً على النجاح التنظيم للعمل والتحليل الكامل للمسائل، والجودة العالية للوثائق القانونية التي أعدتها الأمانة لقسم التجارة الدولية.

٦٥ - وأعرب المتحدث عن سعادته بإذاعة أن أحد أهم النصوص التي اعتمدتها الأونسيترال في دورتها الخامسة والثلاثين والتي اعتمدتها الجمعية العامة باسم نموذج قانون الأونسيترال للتحكيم التجاري الدولي قد أدرج في قانون التحكيم الموحّد للولايات المتحدة. وعدة ولايات من الاتحاد قد باشرت العمل على عملية اعتماد قانون التحكيم الموحّد مع التعديلات. إن الولايات المتحدة واثقة من أن دولاً أعضاءً أخرى ستعتمد هذه الأداة المهمة لتسهيل الوصول إلى حل لخلافات التجارة الدولية.

٦٦ - إن إنجازات دورة الأونسيترال السادسة والثلاثين التي عقدت في فيينا تتضمن إتمام المرحلة الثانية من العمل على مشروعات البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. والإقرار المؤقت للتوصيات القانونية لإصلاح قانون الإعسار في الأعمال. وبعد إقرار دليل الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص في عام ٢٠٠٠ سألت عدة دول أعضاء المفوضية لتحديد تلك الأجزاء من الدليل التي تتعامل مع وضع صياغة ومنح عقود الامتياز الأساسية وتحويلها إلى أحكام النموذج التشريعي. ورغم الصعوبات المتداخلة في إعداد نصوص التشريع فإن الفريق العامل على مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص والأمانة قد أتما عملهما في ثلاث سنين. واعتمدت التوصيات الخاصة بالنص الأصلي لتعكس أحدث التطورات. إن وجود قانون حديث يضبط تمويل المشاريع سيخفف بشدة قيود الميزانية في الدول النامية ويمنع هذه الدول من اقتراض ديون سيادية غير ضرورية. قد ساهمت هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في التقدم الملحوظ الذي حققته دول عديدة في العقد الأخير، لذا فإن المساندة من الجمعية العامة ستساعد دولاً أعضاء في تطبيق هذه الاقتراحات في المستقبل القريب وبذلك تجتذب رأس المال الخاص لمساندة تطور البنية التحتية.

٦٧ - قررت المفوضية في دورتها السادسة والثلاثين أنه على الأمانة أن تأخذ على عاتقها دراسة لتحسين نموذج قانون الأونسيترال للاشتراء العمومي للبضائع، الأعمال والخدمات. وسوف تقرر الدراسة أي جزء من قانون الاشتراء يحتاج لتغيير وتأخذ في الحسبان التعديلات التي فرضها نمو التعاقد الإلكتروني. إن وجود قوانين اشتراء حديثة لن يؤثر فقط على جميع جوانب نشاط القطاع العام، بل إنه عامل عظيم في ترويج الشفافية والفعالية الاقتصادية وتقليل الفساد. ولذلك تساند الولايات المتحدة تحسين نموذج قانون الاشتراء العمومي وتتطلع قُدماً إلى أن تكون قادرة على مراجعة توصيات الأمانة.

٦٨ - قد وافقت المفوضية مؤقتا على مشروع توصيات لإصلاح قانون الإعسار، وقد نوقشت في السنوات الثلاث الماضية، ويجب أن تكون جاهزة بشكل محدد للاعتماد في الدورة العادية التي ستعقد في حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٤. إن عدة دول تدرس فعلياً كيف تدخل هذه التوصيات في تشريعها الوطني. إن وجود قانون إعسار حديث هو شرط أساسي في تحليل مجازفة البلد في سياق استثمار دولي لتمويل الأنشطة التجارية. إن عدم وجود نظام فعَّال لإعادة تدوير استخدام الأصول الاقتصادية لا يعيق فقط الاستثمار ولكن قد يزيد من المخاطرات المنهاجية في أوقات الانكماش الاقتصادي. وتتضمن هذه التوصيات جميع جوانب قانون إعسار حديث، بما في ذلك أقسام جديدة تسمح بكفالة مالية وإعادة تمويل الشركات، وذلك مع وسائل سريعة لتحقيق ذلك أينما كان ممكنا.

٦٩ - فيما يتعلق بالإعسار فإن أمانة البنك الدولي التي كانت تعد نص موازي لإصلاح قانون الإعسار، الأونسيترال يتبادلان المعلومات في محاولة لجعل سياستهما تلتقي حيال هذا الموضوع. وفي هذا المسعى فقد تلقينا مساعدة من بلاد عدة ومن بينها بلده. وبالرغم من أن الولايات المتحدة ترحب بالتنسيق المثمر بين الهيئتين، فإنه من المهم أن يتجلى عمل الأمم المتحدة عبر الأونسيترال، بشكل كامل في القواعد الدولية المستخدمة من كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقييم التقدم الذي تحققه دول في هذا المجال أثار وكيل الأمين العام السيد كوريل هذه المسألة مع نظرائه في البنك الدولي، وتشجع الولايات المتحدة دولاً أخرى على مساندة حل يميز رسمياً النصان القانونيان كلاهما كجزء من الإطار القانوني الدولي الجديد.

٧٠ - أعلن المتحدث أنه من شأن المساعي الفعَّالة للفرق العاملة الأخرى في حقول التحكيم التجاري وحمل البضائع براً وبحراً والتجارة الإلكترونية والتمويل المؤمَّن وكذلك حث المفوضية على إحراز تقدم في هذه المجالات بأسرع ما يمكن مع الأخذ في الحسبان قيود الموارد.

٧١ - واحداً من المشاريع الجارية والدليل التشريعي في التمويل المؤمَّن قد يحتاج قريباً إلى قرار يُتخذ حول التبعات الاقتصادية للبدائل المختلفة التي تناقش. وبما أن مجال عمل المفوضية يتضمن تشجيع التجارة بين دول من مستويات ذات مستويات تنمية مختلفة، فمن المهم القيام بأداء التقييمات الاقتصادية المنفصلة وذلك للحيلولة بين أن تصبح مهمة المفوضية مقيدة بتصنيف البدائل وهي وظيفة أكثر تواضعاً وتستطيع هيئات أخرى القيام بها.

٧٢ - وفي النهاية أثنى المتحدث على التقدُّم الذي أحرزته الأمانة في النظر في أدوات مدنية لمقاومة نمو الاحتيال التجاري الدولي الذي قد يزعزع أنشطة تجارية جوهرية، وبالخصوص يهدد الاستقرار الاقتصادي والأسواق في الدول النامية. ورغم أن المسألة لم تكن سابقاً ضمن العمل المعتاد لمؤسسات نظام الأمم المتحدة. ومما يبعث على الحبور أن موظفي الأونسيترال بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المرتكزة في فيينا قد تجاوبوا مع طلبات دولاً عدة لدراسة إمكانية مناقشة المسألة في المستقبل.

٧٣ - **السيد ياكوفيدس** (قبرص): شدَّد على أهمية اعتماد أحكام نموذج الأونسيترال التشريعي في مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص ومشروع الدليل التشريعي لقانون الإعسار والذي تم إكماله على أسس مبدئية وأيضا أعلى من شأن التقدُّم الذي أحرزته الفرق العاملة في المجالات المختلفة التي تهتم بها، أما بشأن الغش التجاري فقد ذكر أن تطبيق تقنيات جديدة واستعمال الإنترنت قد زاد من خطورة الوضع، وحث المفوضية على أن تثابر على جهودها في مجابهة المشكلة بفاعلية. وأثنى على الاقتراح بعقد مؤتمر بمشاركة من

مساهمين مختلفين بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية المشتركة والهيئات الخاصة المعنية.

٧٤ - ومدح المتحدث عمل الأونسيترال، في وضع القوانين في مختلف مجالات قانون التجارة الدولي، والتدريب، وأنشطة المساعدات الفاعلة للدول النامية وتلك التي يمر اقتصادها بحالة انتقالية. وقد أفادت قبرص من هذه المساعدة وقد قدمت مساهمة متواضعة لجلسات الأمانة المخصصة لنفقات التنقل. وأضاف أن التحكيم آلية متزايدة الأهمية لحل الخلافات الوطنية والدولية كما كشف ذلك عن أنشطة المؤسسات المختلفة التي تعمل في هذا المجال، كالمركز الدولي لتسوية الخلافات الاستثمارية ومحكمة لندن للتحكيم الدولي والمحكمة الدائمة للتحكيم بالهيج. إن قبرص ترغب في أن تصبح مركزاً إقليمياً للتحكيم، وحكومتها تخطو خطوات لتحقيق هذا الهدف.

٧٥ - إن الوفد القبرصي الذي كان على رأس المبادرة لإنشاء الأونسيترال في منتصف ستينات القرن الماضي،كان على دراية كاملة بالدور الأساسي الذي يلعبه قانون التجارة لضمان نظام اقتصادي يعمل بشكل مُرضٍ وسليم والاحتياج لضمان المساهمة الفعَّالة في أنشطة الأونسيترال الحاكمة من أكبر عدد ممكن من الدول والنظم القانونية. ولذا يساند الوفد بحماس اقتراح توسيع المفوضية بشكل جوهري وزيادة موارد الأمانة المالية والبشرية لتمكينها من أداء وظائفها، ومجاراة لأهمية أنشطتها وعبء عملها.

٧٦ - **السيد بليس** (أستراليا): شدَّد على أهمية إتمام أحكام نموذج الأونسيترال التشريعي بخصوص مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، وإضافة لذلك استمرت بلاده في المساهمة في الفريق العامل على الإعسار، وتتطلع قُدماً لاعتماد المفوضية للمشروع النهائي وهو واثق من أن هذا سيتضمن قبولاً واسع المدى. ويثني أيضاً على إنجازات الفريق العامل على قانون النقل في إعداد مشروع الأداة الدولية الخاصة بنقل البضائع بحراً والذي سيلقى قبولاً دولياً واسع المدى كذلك. ومما يحظى باهتمام خاص لدى وفده التقدُّم الذي تم بشأن أداة دولية لتنظيم وثائق الشحن الإلكترونية، وإلغاء دفاع خطأ الإبحار، والشرط الذي يقضي بمنح الحق في الوصول إلى سجلات درجات حرارة الناقل في حالات البضائع المنقولة تحت ظروف الحرارة المتحكَّم فيها.

٧٧ - وقال إن أستراليا تمتدح كذلك التقدُّم الذي حدث في المصالح الضمانية، والتبادلات المؤمَّنة، وقانون الإعسار، والتجارة الإلكترونية، والتحكيم، وترحّب بالتحليل على مستوى القطاع الذي قام به مكتب الإشراف الداخلي للخدمات بشأن معالجة هيئات الأمم المتحدة لقانون التجارة. وهي أيضاً تعتبر أنه من الضروري مراجعة العلاقات بين الأونسيترال والأونيد رويت ومؤتمر الهيج للقانون الدولي الخاص ثم الروابط بين تلك المنظمات في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي.

٧٨ - **السيد كوباياشي** (اليابان): قام بالترحيب بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٠ الذي يرفع من عدد أعضاء الأونسيترال ولكن القرار لم يتحدث عن إمكانية عقد دورات من أسبوعين وزيادة عدد الدورات الإجمالي، وبمعلومية عبء المورد الذي سيشمل الدول الأعضاء والأمانة. وكذلك أعرب عن اهتمام وفده بعمل الأونسيترال على مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، التحكيم. وأعلن أن اليابان قد نشرت قانون التحكيم الجديد مجاري لنموذج قانون الأونسيترال للتحكيم التجاري الدولي، وسيدخل حيِّز التنفيذ في عام ٢٠٠٤. وفيما يتعلق بقانون النقل فقد ذكر مشروع الأداة الدولية بشأن نقل البضائع بحراً أنه سيتطلب دراسة متأنية لعدد من المسائل الإشكالية، بما في ذلك مدى تطبيقها.

٧٩ - تُعَلِّق اليابان أهمية عظيمة على العمل بشأن التجارة الإلكترونية والتي قد قامت فعلاً بإعلان ''قانون خاص لتعاقد المستهلك الإلكتروني'' وهي تقدم أيضاً خبرتها في الموضوع للأونسيترال. ويأمل الوفد الياباني أيضاً أن يقوم بمساهمات إيجابية بشأن موضوع قانون الإعسار. فيما يتعلق بالمصالح الضمانية فإنه من الضروري صياغة دليل تشريعي يتضمن توصيات بشأن القيم المنقولة، ولإنشاء نظام دولي موحّد وهو ما يتطلب حل المسألة المعقّدة المتعلقة بمعالجة قواعد القانون الدولي الخاص. وتعتبر اليابان أنه من الضروري عدم العمل باندفاع بل يجب الاستمرار في الدراسة المتأنية للموضوع.

٨٠ - **السيد لوباتش** (الاتحاد الروسي): أعرب عن إيمانه بأن أحكام نموذج الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص ستكون مفيدة لدول خاصة الدول النامية في خلق أسس في التشريع الوطني لتنظيم مساهمة القطاع الخاص في تطوير بنية الدولة التحتية. وستساعد وثيقة الأونسيترال على إيجاد إجراءات فعّالة وشفافة للاتفاق على عقود البنية التحتية وإزالة الحوائل غير المرغوبة. وفيما يتعلق بالدليل التشريعي حول قانون الإعسار، فإنه مما يستحق الثناء تحديداً، الدرجة العالية من توافق الآراء المتحققة في هذه المسألة المعقَّدة، والطبيعة المتوازنة لمشروع الدليل. وستكون الحلول المقدمة في المشروع مفيدة لدول ذات أعراف قانونية مختلفة ومستويات تنمية اقتصادية مختلفة ولكل من الدول التي ليس لديها بعد قانون للإعسار، وتلك التي بدأت عملية مراجعة وتنقيح للإجراءات الموجودة، آملين أن يستمر التقدم وأن يكون من الممكن إتمام وإقرار الدليل النهائي في الدورة القادمة للمفوضية.

٨١ - فيما يتعلق بمدة دورات الفريق العامل كان من المهم ملاحظة تزايد فاعليتها منذ تطبيق الخطة الجديدة لعقد الدورات قبل عامين، وهو يؤمن أنه من المبكّر إثارة مسألة إطالة مدة الدورات لفرق عاملة محددة.

٨٢ - **السيد واتسون** (المملكة المتحدة): أشار إلى الأداة الخاصة بمشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص ويتمنى أن يتم الحصول على أموال بأسرع وجه ممكن لإعادة طبع الدليل التشريعي، كي يتم إدراج التوصيات التشريعية وأحكام النموذج التشريعي. ثم أعرب عن رضى وفده على المشاركة في إعداد الدليل التشريعي لقانون الإعسار وفي أنشطة الفريق العامل على التحكيم، وفي الإعداد لنصوص معيارية في الشكل المدون لاتفاقيات التحكيم والإجراءات المؤقتة. ويتفق مع الأمانة على أن العمل على المصالح الضمانية يجب أن تتجلى فيه الأحكام المتصلة والمتعلقة الموجودة في مشروع دليل قانون الإعسار. وحيث أن كلا الفريقان يعملان على مسائل مرتبطة ومشتركة فإنه من المحبذ أن ينتهي المشروعان في نفس الوقت.

٨٣ - وفيما يتصل بتخصيص أسبوعين من الاجتماعات للفريق العامل على النقل، ونظراً لمحدودية الوقت المتاح واحتياجات فرق أخرى فالأمل أن يكون ذلك إجراءً مؤقتاً. وأخيراً، فيما يتعلق بالوفورات التي تم تحقيقها في العام السابق، فإن المملكة المتحدة تساند الاقتراح بتوجيه الأموال ذات الصلة، إلى عمل الأونسيترال، آخذين في الاعتبار أهميته لتنمية التجارة الدولية.

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: منح المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/C.6/58/L.6)

٨٤ - **السيد ميلر** (السويد): قدَّم مشروع قرار بمنح المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مركز المراقب لدى الجمعية العامة نيابة عن:أسبانيا وأستراليا وألمانيا وأوروغواي والبرتغال وبلجيكا وبوتسوانا وبوركينا فاصو وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والدانمرك والسويد وسويسرا وشيلي وغواتيمالا وفنلندا وكندا وكوستاريكا والمكسيك

وموريشيوس وناميبيا والنرويج ونيجيريا وهولندا واليابان.فيما يتعلق بشواغل عدد من الوفود بخصوص الوضع القانوني للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية كمنظمة حكومية وطنية، فقد أعاد المعهد النظر في وضعه ويشترط فيه الآن على الأعضاء المشاركين عدم المشاركة في قرارات المجلس.

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: منح مركز المراقب للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية لدى الجمعية العامة (A/58/143؛ A/C.6/58/L.5)

٨٥ - **السيد كازيخانوف** (كازاخستان): قدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.6/58/L.5 نيابة عن بيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسي وطاجيكستان ويشكر كمبوديا على انضمامها للائحة مقدمي مشروع القرار. إن الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية منظمة دولية قد تم إنشاؤها في الاستانة (كازاخستان) في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ من قِبل الدول الخمس المقدمة للمشروع وهي أعضاء بالإضافة إلى أرمينيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا التي تشارك كمراقبين. بالموافقة مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، تم إيداع المعاهدة المنشئة للجماعة لدى الأمين العام للأمم المتحدة في السادس من أيار/مايو ٢٠٠٣. إن الهدفان الرئيسيان للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية هما إنشاء اتحاد جمركي وخلق منطقة اقتصادية واحدة وتتضمن أنشطتها مجالات متنوعة بغرض تحقيق أعظم قدر ممكن من التعاون بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية والأمم المتحدة، تحتاج العلاقة بين الاثنتين لأن تقوى بناءً على أسس ثابتة، وهو ما يمكن تحسينه بمنح الجماعة مركز المراقب في الجمعية العامة. وبذلك يكون من الممكن تعزيز التعاون بين الاثنتين وزيادة القدرة على المساعدة المشتركة لضمان السلام والأمن الإقليميين والعالميين وتوصي كازاخستان باعتماد مشروع القرار.

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: منح مركز المراقب لمجموعة بلدان جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا (مجموعة غوام) (A/58/231؛ A/C.6/58/L.4)

٨٦ - **السيد سياماشفيلي** (جورجيا): قدَّم مشروع القرار في الوثيقة A/C.6/58/L.4 نيابة عن أذربيجان وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا. إن مجموعة غوام التي تم إيداع معاهدتها التأسيسية لدى الأمين العام للأمم المتحدة قد أبرمت عدداً من الاتفاقيات عبر السنوات الخمس الأخيرة تتراوح بين خلق منطقة تجارة حرة والتعاون في الحرب ضد الإرهاب، في الإطار الذي من خلاله تقوم بأداء عدد من المشاريع بالتعاون مع الولايات المتحدة. إن مجموعة غوام ملتزمة بالقيم العالمية لاحترام حقوق الإنسان والحكم الخيّر وضمان أهداف التنمية المستدامة وسيكون خلق تحالف مع الأمم المتحدة في صالح كلتا المنظمتين حيث أنهما تتشاركان عديداً من الأهداف. وقد انضمت جورجيا للجنة لمساندة مشروع القرار. ثم ذكر المتحدث أن أوغندا وأوزبكستان قد انضمتا للائحة الرعاة.

البند ١٦٤ من جدول الأعمال: منح مركز المراقب لجماعة شرق أفريقيا لدى الجمعية العامة (A/58/232؛ A/C.6/58/L.3)

٨٧ - **السيد بوتاجيرا** (أوغندا): قدم مشروع قرار عنوانه ”منح مركز المراقب لجماعة شرق أفريقيا لدى الجمعية العامة“، المتضمَّن في الوثيقة A/C.6/85/L.3 التي يرعاها كل من أوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وكينيا. ثم ذكر أن الدول التالية قد انضمت كرعاة مساعدين: أستراليا والبرتغال وجورجيا وزيمبابوي والسودان وغامبيا وغانا وغواتيمالا وكوت ديفوار وكوستاريكا وماليزيا ومدغشقر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

٨٨ - إن جماعة شرق أفريقيا هي منظمة إقليمية بين الحكومات تضم كل من كينيا وأوغندا وجمهورية تترانيا

المتحدة. وقد تم إنشاؤها بموجب المعاهدة الدستورية لجماعة شرق أفريقيا الموقّعة في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر لعام ١٩٩٩ والتي دخلت حيِّز التنفيذ في السابع من تموز/يوليه ٢٠٠٠، وقد دعت الوثيقة للمشاركة من دول أخرى في الإقليم. وفي الوقت الحالي تستكمل بوروندي ورواندا إجراءات العضوية. إن أهداف جماعة شرق أفريقيا وهي متسقة تماما مع تلك التي في ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية. وإجمالاً فإن غرض المنظمة هو الحفاظ على السلام والاستقرار في الإقليم والمساهمة في تنميته الاقتصادية المستدامة.

٨٩ - يؤمن زعماء شرق أفريقيا بأنه بإنشاء الجماعة ستعمل كقوة استقرار قديرة في إقليم البحيرات العظمى وبذلك تساهم في صيانة السلم والأمن العالميين وهما الهدفان الأساسيان للأمم المتحدة ويعتقد المتحدث بأنه بإنشاء منظمة إقليمية سيساعد على احتواء النزاعات بين الأعراق وقوى عدم الاستقرار الأخرى التي أصابت الإقليم.

٩٠ - تقوم كل من الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا ومحكمة العدل بأداء وظائفهما إلى جانب المؤسسات الأخرى كمجلس الوزراء وقمة قادة الدول وأمانة ذات سلطات واسعة النطاق يرأسها أمين عام، وتحاول عدة فرق عاملة وضع معايير قياسية وتحسين القوانين والإجراءات والخدمات لتحقيق الأغراض والأهداف العامة للمنظمة. وقد وقَّعَت الدول الأعضاء اتفاقية اتحاد جمركي في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي. ثم بعد ذلك سيتم إنشاء سوق مشترك واتحاد نقدي. وحقيقة أن الاتحاد الفيدرالي هو واحد من أهداف المنظمة توضح طموحها لتحقيق الاستقرار السياسي في الإقليم.

٩١ - اتساقاً مع معاهدتها الدستورية فإن جماعة شرق أفريقيا تشجع اتفاقيات التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة ومع الاتحاد الأفريقي الذي تتصل أنشطته بأهداف الجماعة، وفي هذا السياق فإن جماعة شرق أفريقيا تطالب بمركز مراقب في الجمعية العامة وهو ما سيفيد كل من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

٩٢ - **السيد ماهيجا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن بلاده كعضو مؤسس ودولة مضيفة لجماعة شرق أفريقيا فإن بلاده تساند بشدة طلب الجماعة منحها صفة المراقب في الجمعية العامة. وأهداف الجماعة التي توليها جمهورية تنزانيا المتحدة اهتمام عظيم تتسق مع سياسة تنزانيا الخارجية لإنشاء علاقات أكثر قرباً مع جيرانها وتشجيع روح الثقة الجماعية خلال التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي، وتؤمن جمهورية تنزانيا المتحدة بأن السيرة الطيبة جوهرية لتشجيع الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة وأن التكامل الإقليمي أساسي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وسريعة في مختلف أرجاء الأقاليم.

٩٣ - إن لجماعة شرق أفريقيا، منذ إنشائها في ١٩٩٩، جذور في التاريخ مشتركة من التعاون والعلاقات الحضارية بين الدول الثلاث في الإقليم، سارت عملية التكامل قُدماً وهدفها الأسمى هو الاتحاد السياسي وتم فعلاً إنشاء المؤسسات الأساسية كالأمانة والجمعية التشريعية ومحكمة عدل شرق أفريقيا وتعمل بشكل مناسب وقد تم التوصل لاتفاق على إنشاء نموذج لسوق داخلي واحد وهناك جدول زمني لتطبيق منطقة تجارة حرة، وبنهاية العام سيتم توقيع بروتوكول لإنشاء اتحاد جمركي، وسيتم تطبيق سياسة منسقة للاستثمار والتطوير الصناعي والسياحة تشدد على مشاركة القطاع الخاص وتتضمن استراتيجية التطوير الثانية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ بنى تحتية كمشاريع شبكات الطرق السريعة وخطة إطار الطاقة الكهربائية والإدارة البيئية المشتركة لبحيرة فيكتوريا إضافة للمبادرات المشتركة لتغيير سياسات النقد

والهجرة وكذلك فإن جماعة شرق أفريقيا مفتوحة للعضوية من الدول المجاورة الأخرى.

٩٤ - بعد إبراز أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي لتشجيع الازدهار الاقتصادي للدول المشاركة وتقوية قدراتها التفاوضية في عصر العولمة. ذكر المتحدث أن جماعة شرق أفريقيا التي تضم ٨٠ مليون نسمة دعيت لتلعب دوراً كبيراً في العلاقات الاقتصادية والنمو الاجتماعي في القارة الأفريقية والمجتمع الدولي عموماً صفة المراقب في الجمعية العامة ستمكن جماعة شرق أفريقيا من أن تصدر اتجاهات العالم المتعلقة بالإقليم وصياغة صلات متقدمة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأن تقدم للمجتمع الدولي خبرتها الإقليمية في إطار علاقات متسقة مما سيؤدي إلى إثراء تعدد العلاقات العالمية وتعزيز السلام الدولي والنمو والأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١/٠٠.